



مدرسة الإخلاص
الأهلية احتفلت
بتخريج طالبات
الثانوية العامة 6

الرئيس الغانم يعتمد جدول أعمال جلستي الثلاثاء والأربعاء

معاشات استثنائية للعسكريين المتقاعدين وكادر للوظائف الإشرافية التعليمية وإلغاء فوائد قروض التأمينات وميزانيات 13 جهة

◆ إدراج طلب الحكومة بفتح اعتماد تكميلي بقيمة 190 مليون دينار للبعثات الخارجية

◆ الحكومة تقترح تقليص إجازة الحج لأفراد الشرطة من 40 الى 30 يوما لمصلحة العمل وسهولة السفر

ربيع سكر

اعتمد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جدول اعمال الجلسة المقبلة وأدرج على الجدول رسالة من رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب خلف دميثير طلب فيها باستعجال اللجنة التشريعية بالنظر في الاقتراحات المدرجة على جدول أعمالها ومرتبطة باختصاص اللجنة المالية وأهمها اقتراحات تنظيم القياديين وقواعد الحكومة وتكافؤ القرض وشؤون الخدمة المدنية حتى تتمكن اللجنة المالية من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة. وقال دميثير في رسالته: العديد من الاقتراحات بقوانين التي تدخل من ضمن اختصاص اللجنة المالية لا زالت على جدول اعمال اللجنة التشريعية ولم تنظرها حتى تاريخه.

وأدرج على جدول الاعمال قانون منح المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد. وأدرج 13 قانون بشأن ميزانيات الجهات الملحقه. وأدرج استكمال مناقشة القضية الاسكانية واستكمال مناقشة برنامج عمل الحكومة وأدرج تقرير الرد على الخطاب الاميري وأدرج عدد من طلبات المناقشة منها البطالة والوثيقة الاقتصادية وخور عبد الله ووقف المساعدات والإحالة للتقاعد.

وأدرج عدد من طلبات تشكيل لجان تحقيق حول عدد من القضايا منها تعيين وكلاء النيابة وحريق اليخت والركيبة السكانية.

وأدرج قانون فوائد قروض التأمينات وقانون التأمينات الإضافي على الاجانب وقانون خفض سن تقاعد المرأة وتقرير اللجنة المالية عن البنزين ورسوم الخدمات العامة وأدرج قانون منح بدلات لشاغلي الوظائف الإشرافية من المعلمين في التربية والوقاف.

وأدرج في بند الاحالات عدد من المشاريع بقوانين التي إحالتها الحكومة للمجلس الأسبوع الفائت، وأحال رئيس مجلس الامة على لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية المشروع بقانون الذي إحالته الحكومة إلى مجلس الامة الأسبوع الفائت بشأن فتح اعتماد إضافي في ميزانية التعليم العالي للسنة المالية 2016 / 2017 المنتهية في 31 مارس 2017 بقيمة 190 مليون دينار لتغطية عجز البعثات الدراسية، بناء على طلب وزارة التعليم العالي بتخصيص ميزانية لتغطية مصاريف فعلية تم صرفها من قبل المكاتب الثقافية بالخارج والتي تجاوزت الاعتماد المخصص لها بمبلغ 190.293 مليون دينار مع نهاية السنة المالية 2016 / 2017.

وتضمنت المادة الأولى من المشروع على أن يفتح اعتماد إضافي في ميزانية 2016 / 2017 بهذا المبلغ (190.293 مليون دينار)، مقسما على عدة أبواب، في حين نصت المادة الثانية على تغطية ذلك المبلغ من الاحتياطي العام للدولة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن أسباب طلب هذا الاعتماد الإضافي لميزانية وزارة التعليم العالي الآتي: 1 - زيادة أعداد الطلبة المتبعثين للدراسة في الخارج عن طريق وزارة التعليم العالي لعدم قدرة الجامعات الداخلية على استيعاب كل خريجي طلبة الثانوية الراغبين في استكمال تعليمهم في الجامعات بالإضافة لقيام بعض الجامعات بزيادة قيمة الرسوم الدراسية للطلبة بدون إخطار المكاتب الثقافية بذلك والواجب دفعها من قبل المكاتب الثقافية.

2 - الزيادة التي تم إقرارها بموجب القرار الوزاري رقم 2014/58 والمتضمنة زيادة المخصصات والبدلات للبعثات



مرزوق الغانم



خلف دميثير



محمد الدلال

◆ عدد من طلبات المناقشة منها البطالة والوثيقة الاقتصادية وخور عبد الله ووقف المساعدات والإحالة للتقاعد

◆ استكمال مناقشة القضية الإسكانية واستكمال مناقشة برنامج عمل الحكومة وإدراج تقرير الرد على الخطاب الأمير

بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016 / 2017 وذلك لسداد العجز في الأبواب كل فيما يخصه حتى 2017/3/32.

تقليص إجازة حج الشرطة

وأحال رئيس المجلس على لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مشروع بقانون إحالته الحكومة إلى المجلس بشأن تعديل نص المادة 91 من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 25 ابريل الماضي ، بتقليص إجازة الحج لأفراد الشرطة الى 30 يوما بدلا من 40، نظرا لتطوير وسائل النقل وسهولة السفر. وقالت المذكرة الإيضاحية: نظرا لصدور القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة كانت ظروف أداء فريضة الحج تحمل مشقة في السفر بسبب ضعف وسائل المواصلات والنقل فكانت مدة إجازة الحج تتطلب وقتا لمواجهة هذه الظروف، لذا نصت المادة 91 على أن «يجوز منح رجل قوة الشرطة- إذا سمحت ظروف العمل ذلك- إجازة خاصة براتب كامل لا تحسب من إجازاته الدورية لمدة أربعين يوما لأداء فريضة الحج، ولا تمنح هذه الإجازة إلا مرة واحدة في مدة الخدمة. والغاية من وراء تقرير هذه الإجازة بالمدة سالفة الذكر قد انتفت، ومن ثم فقد رُئي بتقصير مدة هذه الإجازة، حيث إن مصلحة العمل وطبيعته الخاصة يقتضيان تخفيض مدة هذه الإجازة لتصبح ثلاثين يوما، أسوة بما هو معمول به في المادة 43 من المرسوم بشأن نظام الخدمة المدنية لسنة 1979.

التعاون مع هيئة العمل الخارجي الأوروبية

وفي بند الاحالات كذلك، ادرج مشروع بقانون إحالته الحكومة إلى مجلس الامة بالموافقة على ترتيبات التعاون بين حكومة الكويت ممثلة في «وزارة الخارجية»، وهيئة العمل الخارجي الأوروبية، وذلك رغبة في تعزيز الحوار ودعم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والكويت من خلال التشجيع على تبادل المعلومات والمشاورات وتعزيز التفاهم المتبادل من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأحال رئيس المجلس المشروع بقانون على لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لأعداد تقرير بشأنه. وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الغرض من تلك الاتفاقية تبادل وجهات النظر والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، استنادا الى مبادئ الثقة والمنفعة المتبادلة لتحقيق احتياجاتهم ومصالحهم المحددة، ويسعى الجانبان مع شركائهم في البحث عن إمكانية التقدم نحو ابرام اتفاق اطارى يحدد بين الكويت والاتحاد الأوروبي. كما أن هذه الترتيبات وبحسب ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعطى ثلاثة محاور أساسية: الحوار السياسي، والتعاون التجاري والاقتصادي، وسياسات التعاون الأخرى، على أن يسعى الجانبان الى تعزيز الحوار بهدف زيادة التفاهم المتبادل في المسائل السياسية والأمنية وتحديد التحديات والأهداف المشتركة والإجراءات المحتملة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ويسعى الجانبان نحو ابرام اتفاق اطارى يحدد بين دولة الكويت والاتحاد الأوروبي، والذي سينتج عنه ابرام اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون.

واشتملت الاتفاقية على ترتيبات العمل وتبادل الخبرات والمعلومات من خلال عقد مشاورات منتظمة حول القضايا السياسية وتنظيم فعاليات مشتركة مثل ورش العمل والمؤتمرات حسب الحاجة.

السنة المالية 2015 / 2016 مما أدى بشكل عام لزيادة العجز في بند البعثات الدراسة للطلبة. 5 - من المتوقع حدوث عجز في بند البعثات الدراسية للطلبة بمبلغ 80.000.000 دينار حتى نهاية السنة المالية 2016 / 2015. 2016 السنة المالية 2015 / 2016 ليكون إجمالي المبالغ المطلوب الموافقة عليها باعتماد اضافي 190.293.000 دينار.

وعليه فقد تم اعداد هذا القانون لفتح اعتماد اضافي

3 - تسوية مبلغ 21.462.124 دينارا خاص ببند البعثات الدراسية للطلبة عبارة عن مصاريف فعلية خاصة بالمكاتب الثقافية تم صرفها ولم تتم تسويتها على ميزانية السنة المالية 2015 / 2016. 4 - قامت «التعليم العالي» بإجراء مناقلة من بند البعثات الدراسة للطلبة إلى بند المكافآت والجوائز لغير الموظفين بمبلغ 23.592.000 دينار، لتغطية مكافآت الطلبة خلال

8 شكاوى وعرائض من مواطنين ضد وزارات وجهات حكومية

3 - شكوى رقم (106) مقدمة من مواطن يتضرر من عدم صرف المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية معاش التقاعد الطبي كاملا ما ترتب عليه ضرر مادي.

4 - شكوى رقم (107) مقدمة من رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك يتضرر من تعسف نائب المدير العام للشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة لتحريه عدد (181) مخالفة للسفن بنقعة الشمالن بطريقة غير مباشرة. 5 - شكوى رقم (108) مقدمة من مواطنة تتضرر من رفض المؤسسة العامة للرعاية السكنية استخراج وثيقة لمنزلها تثبت حقها بالملكية. 6 - شكوى رقم (109) مقدمة من مواطن يتضرر من قيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمطالبة

وأدرج في بند الاحالات ايضا كشف بالعرائض والشكاوى وتضمن 8 شكاوى ضد وزارات وجهات حكومية وردت الى مجلس الامة ومن المقرر إحالتها الى العرائض والشكاوى البرلمانية لأعداد تقرير بشأنها وهي كالتالي:

1- شكوى رقم (104) مقدمة من مواطنة تتضرر من تعسف الإدارة ببنك الائتمان الكويتي تجاهها وعدم تطبيق القانون والعدالة في نظام الترقية والوظائف الإشرافية.

2- شكوى رقم (105) مقدمة من مواطنة صاحبة مركز (إنسان للتدخل المبكر لذوي الاحتياجات) تتضرر من قرار الهيئة العامة للقوى العاملة بالموافقة على تحويل كفالة بعض موظفات المركز دون موافقتها.



وزير التربية د. محمد الفارس



عدنان عبد الصمد



صفاء الهاشم



د.محمد الحويلة

◆ «الحساب الختامي» تبحث ميزانية هيئة الاستثمار وشركة السياحة ومناقشة ميزانية مجلس الأمة 2017-2018

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 3 لجان ، وتحقق لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في ما يثار من أن هناك تسريبا لاختبارات الثانوية العامة. بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع قانون ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2017-2018. ومناقشة مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2015-2016. ومناقشة البيانات المالية المدققة للشركات التي تساهم بها الهيئة العامة للاستثمار)

وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة. ووزير التربية ووزير التعليم العالي. ومثلي عن الهيئة العامة للاستثمار.

شان حماية المنافسة. بحضور: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية. ووزير التجارة والصناعة

القانون رقم (10) لسنة 2007 بشأن حماية المنافسة. ومناقشة الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (10) لسنة 2007 في

محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة. ومناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2012 في شأن إنشاء وتأسيس

◆ « المالية» تستكمل مناقشة تعديل محفظة دعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة ومناقشة قانون حماية المنافسة